# تعدد الأَوجه الإعرابيَّة في شروح شواهد المفصَّل

الكلمات المفتاحية : تعدد ، شروح ، المفصَّل

البحث مستل من رسالة ماجستير

محمد عيسى جعفر حميد

mohammed@yahoo.com

أ.م.د.حسين إبراهيم مبارك

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

drhosen971@yahoo.com

**- الملخص Abstract :**

يُعـدُّ المفصَّـل مـن أَجـل المتـونِ قـدراً وأغزرهـا علمـاً لمؤَلِّفـه جـار الله الزَّمخشـريّ ( ت ٥٣٨هـ ) صاحب التَّصانيف المشهورة في مختلف فنون اللُّغة ، والتّفسير ، والنَّحو ، والأَدب ، وقيمة هذا المتن تتجسد في الثَّورة الفكريَّة الَّتي أَحدثها هذا المؤَلَّف من شروحٍ ، وحواشٍ ، ومختصراتٍ ، وكانت شواهدُهُ ميدان البحث ، والتأْليف لدى العلماء ، إذ وضعت على شواهدِهِ سبعة شروحٍ تفاوت منهج أَصحابها بين التَّفصيلِ ، والاختصارِ ، وبين هذا وذاك ، وتميزت مناهجهم بمزايا عدَّة أَشهر ما اقتطفته من ثمارها هنا تعدد الأَوجه الإعرابيَّة للشاهد الواحد ، فكان شارح الشَّاهد يورد عدَّة احتمالاتٍ إعرابيَّة للبيت ، وقد ترتبت على أَثر هذا التَّعدد معاني جديدة أَثرت الشَّاهد دلالياً .

وكانت عباراتهم في تعدد الأَوجه صَريحة تدل دلالة واضحة على تمكنهم من الصَّنعة النَّحويَّة ، واختلف منهجهم في هذا التَّعددِ ، فتارة يرجحونَ وجهاً على آخر مع بيان العلة ، وتارة يرجحون دون بيان العلة، وتارة يتركون الأَوجه دون ترجيح، وسأَتناول في هذا البحث مناهجهم ، وطرائقهم في ذكر الاحتمالات الإعرابيَّة ، واللهُ الموفق .

**المقدِّمة introduction :**

الحمد للهِ على وافر آلاءِهِ ، وجزيل نعماءِهِ ، والصَّلاة والسَّلام على أَشرف أَنبياءِهِ ، وسيد أَولياءِهِ محمد ابن عبد الله النَّبي المختار ، وعلى أَهل بيته الأَطهار ، وصحابته الأَبرار ، أَما بعد :

فإِنَّ النُّحاة مجمعونَ على أَنَّ للنحو وظيفة رئيسة في تفسير الشِّعر فبه تتكشف مداليل البيت ، وأَغراض الشُّعراء ، ومن أَبرز المسائل الَّتي لها أَثر في إِثراء الدَّلالة ما يحتمله النَّص من أَوجه إِعرابيَّة يترتب على كُلِّ وجه منها معنى جديد ، ودلالة خاصة ، فكان شُرَّاح

شواهد المفصَّل قد تنبهوا إلى هذهِ الظَّاهرة ، وذكروا ما يحتمله شاهد الزَّمخشريّ من أَوجه ودلالات فكان التَّرجيح بين الأَوجه السِّمة الأَظهر في شروحهم لشواهد الزَّمخشريّ ، وعبَّروا عن اختياراتهم بأَلفاظ لا لبس فيها : كالوجه ، والاختيار ، والصَّحيح ، والأَجود ، وغيرها .

وكانوا حينما يرجحون هذا الوجه على ذاك يذكرون علَّة التَّرجيح الَّتي بنوا أُصولها على السَّماع ، والقياس لذلك حاولنا في هذا البحث بيان الفكر النَّحويّ عند شرَّاح المفصَّل في تعددِ الأَوجه الإعرابيَّة في الشَّاهد الواحد ، وعللَّ اختيارهم هذا الوجه على ذاك ، وكانوا متفاوتينَ في التَّرجيح ، فمنهم من أكثر من التَّرجيحات ، ومنهم من اكتفى بإيراد بعضها ، وقد يذكرون هذهِ الأَوجه دون ترجيح ، وقد انقسم البحثُ على قسمين الأول تحدثتُ فيهِ عن الأوجه الإعرابية التي ذكروها من دون ترجيح ، والثاني تحدثتُ فيه عن الترجيح النحوي عند الشراح ، واللهُ يقول الحق وهو يهدي السَّبيل .

**توطئة :**

إنَّ ظاهرةَ التَّأْويلِ النَّحويِّ أَو ما يُعرف بالتَّوجيهِ النَّحويِّ من الظَّواهر الَّتي شاعتْ في مؤلفاتِ النُّحاة ودراساتهم في مختلف الأَزمنة ، فقد ذهبَ أَبو المكارم إلى أَنَّ التَّأْويل النَّحويِّ هو: (( صَبُّ ظواهرِ اللُّغةِ المنافيةِ للقواعد في قوالبِ هذهِ اللُّغة ))[١] ، أَي : حملُ النَّصِ على غير ظاهرِهِ ؛ لتصحيح المعنى أَو الأَصل النَّحويِّ[٢] .

فهو يُعَدُّ من الأَركان الرَّئيسة الَّتي أَسهمتْ في بناء الهرمِ النَّحويِّ بجوانبِهِ المختلفة ، سواء أَكان ذلك في استخلاصِ القواعدِ ، والحفاظ عليها بتخريج ما خالفها ، أَم في تعليل الأَحكام النَّحويَّةِ ، أَم في تعقيدِ الدَّرسِ النَّحويِّ بتعدد الأَوجهِ في تحليل العبارة الَّتي تخرج على القاعدةِ[٣].

فهْو من الموضوعاتِ الَّتي اشتركَ في إيرادِها الشُّرَّاحُ في شرحهم لشواهد المفصَّل ، وهي ظاهرة شائعة في المصنفاتِ النَّحويَّة قبلهم ؛ لذلك سلكَ الشُّرَّاحُ مسالكَ عِدَّة في الاعتماد على هذهِ الظَّاهرة ، فعندما يحسُّ الشَّارحُ أَنَّ هناكَ أَلفاظاً في شاهد الزَّمخشريّ بها حاجة إلى حلِّ ما فيها من إشكالٍ أَو بيانٍ للأَوجهِ الَّتي تحتملها أَو السَّبب الَّذي جعلَ هذهِ الكلمة على هذهِ الحركة أَو تلك ، نجدُ أَنَّ الشُّرَّاحَ لا يترددونَ في اللجوءِ إلى التَّأْويلِ أو التوجيه من أَجلِ أَن يتماشى الشَّاهدُ مع القاعدة اللُّغويَّة أَو النَّحويَّة الَّتي وضعها النُّحاةُ ، ولاسيما أَنَّ الزَّمخشريَّ بصريُّ المذهبِ والهوى ، والبصريونَ عُرِفَ عنهم الاعتدال بالتَّأْويل كثيراً[٤] .

وقد انقسم تعاملهم مع شواهد الزَّمخشريِّ الَّتي أَوَّلُوهَا على قسمينِ ، قسم اكتفوا بذكر ما يحتملهُ شاهد الزمخشري من اوجه اعرابية مع توجيه كل وجه توجيهاً يتلائم مع المعنى والقاعدة النحوية من غير ترجيح هذا الوجه على ذاك واخر ذكرو فيه الاوجه التي يحتملها الشاهد مرجحين الوجه الذي يرونهُ موافقاً لقواعدهم واصولهم شافعين ذلك بالاحتجاج النقلي او العقلي مبينين العلة في اختيار هذا الوجه وترجيحهُ على ما سواه .

**أولاً : الأوجه الإعرابية التي ذكرها الشراحُ من دون ترجيح :**

من امثلةِ ما ذكروه من توجيه للأوجه الإعرابية من غير ترجيحٍ ما جاء في شرحهم شاهد الزمخشري :

لَنْ تَرَاهَا وَلَوْ تَأَقَّلْتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيْبَا[٥]

الَّذي ساقَهُ شاهداً على إِضمار فعل ناصبٍ للمفعول ( طيباً ) يدلُّ عليهِ الفعل الظَّاهر، وتقديرُهُ : وترى طيباً[٦] .

فيرى الخوارزميُّ أَنَّ ( ترى ) إذا كان بمعنى الإبصار يكون ( لها ) حالاً، و( طيباً ) مفعولهُ ، وإذا كان بمعنى العِلْمِ فـ ( لها ) مفعولٌ ثانٍ ، و( طيباً ) هو الأَول[٧] ، وذهبَ الجُرجانيُّ والنَّعسانيُّ إلى أَنَّ ( ترى ) إذا كانت بمعنى ( تبصر ) تتعدى إلى مفعولٍ واحدٍ، و( ولو تأملت ) فعل وفاعله ، جملة شرطية معترضة تفيد التَّوكيد ، و( طيباً ) نُصِبَ على المفعولية بفعل مقدر ، تقديره : وترى طيباً ، وهذا المقدر( ترى ) إمَّا أَن يكون بمعنى رؤية البصر ، فيكون على هذا ( طيباً ) مفعوله ، وقوله : ( لها ) في هذا الوجه حال أَو صفة ، تقديره : ترى طيباً ثابتاً لها ، وإمَّا أَن يكون بمعنى : العلم ، فحينئذٍ يكون ( طيباً ) مفعوله الأول ، وقوله : ( لها ) مفعوله الثَّاني[٨] .

ووجهُ ذلك أَنَّ الرُّؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ، وفي ذلك شيئان : أَحدهما : أَنَّ الرُّؤية وإن كانت مشتملة عليها فليس لها طريق إلى الطِّيب في مفارقتها، إلَّا أَن تكون حاسرة غير مقتنعة ، وإذا كان كذلك وكانت الرُّؤية لها ليس ممَّا يلزم مَعهُ رؤية طيب مفارقتها وجب أَن يكون الفعل المقدر لنصب الطِّيب ممَّا يصْحب الرُّؤية نفسها ، فكأنه قال : لن تراها إلَّا وتعلم لها أَو تتحقق لها في مفارق الرأسِ طيباً ، غير أَنَّ سيبويه حمله على الرُّؤية[٩] ، والآخر : أَنَّ واو ( ولها ) واو حال ، صارفة للكلام إلى معنى الإبتداء ،

فوجب أَن يكون تقديره : لن تراها إِلَّا وأَنت تعلم أو تتحقق أَو تَشَمُّ ، فتأْتي بالمبتدأ وتجعل ذلك الفعل المقدر خبراً عنهُ[١٠] .

ومن ذلك أَيضاً موافقتهم للزمخشريِّ في أَنَّ ( يوماً ) المستثنى بـ ( لاسيما ) الواردة في قول الشَّاعر :

أَلَّا رُبَّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ وَلَا سِيَّمَا يَوْماً بِدَارَةَ جُلْجُلِ[١١]

تحتملُ ثلاثة أَوجه : الرَّفع والنَّصب ، والجرّ[١٢] .

وقد فصَّلَ الخوارزميُّ القول في توجيه الرَّفع ، والنَّصبِ ، والجرِّ ، فذكرَ أَنَّ الرَّفعَ على أَنَّهُ خبرٌ لمبتدأ محذوفٍ ، و( ما ) موصوفة ، تقديرها : لا سِيَّ شيءٍ هو يومٌ ، وإِنَّ النَّصبَ يكون على إِضمار فعلٍ ، و( ما ) نكرة ، لا موصولة ولا موصوفة ، تقديرها : لا سيَّ شيءٍ أَعني بهِ يوماً ، وإِنَّ الجـرَّ يكون على أَنَّها مضاف إِليه ، و( ما ) صلةٌ ، تقديرها : لا سِيَّ يَومٍ[١٣] .

وتابعَهُ الجُرجانيُّ في ذكرِ هذهِ الأَوجه الثَّلاثة المحتملة إِلَّا أَنَّهُ خالفَهُ في التَّقدير ، فالرَّفع عندَهُ على أَنَّهُ خبر لمبتدأ محذوف ، و( ما ) على هذا إِمَّا نكرة على تقدير : لا مثل يوم هو يوم بدارة جلجل ، وإِمَّا موصولة على تقدير : لا مثل الَّذي هو يوم بهذا الموضع ، وأَمَّا النَّصبُ عنده فيكون على الاستثناء ، وأَمَّا الجرُّ فيؤوله على وجهينِ : الأول : أَن يكون مجروراً بإِضافة ( سي ) إِليه ، و( ما ) زائدة ، كقولهم : ( من غير ما جرم ) ، تقديره : لا سي يوم ، بمعنى : لا مثل يوم بهذا الوضع ، والآخر : أَن يكونَ بدلاً من المضاف إِليه على تقدير أَن تكون ( ما ) نكرة ، أَي : لا مثل يومٍ بدارة جلجل ، و( سي ) في هذهِ الوجوه اسم ( لا )[١٤] .

ويكادُ يتفقُ النَّعسانيُّ مع الشَّارحينِ في تأْويل ( يوماً ) إِلا أَنَّهُ كان أكثر توسُّعاً في التَّأْويل منها ، فذكر أَنَّ : (( ما إِما زائدة وإِمَّا نكرة غير موصولة ويوم بدل منها والرَّفع على أَنَّه خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة ما إِن كانت موصولة أَو صفتها إِن كانت نكرة موصوفة تقديره : لا مثل الَّذي هو يوم أَو لا مثل شيء هو يوم ، وعلى هذينِ الوجهينِ ففتحة ( سي ) فتحة إِعراب لأنه مضاف وأَما النَّصب فقد اختلف في توجيهه على أَقوال فقيل : إِنَّه تمييز وما نكرة تامة مضافة إِلى سي كأنه قيل لا مثل شيء ثُمَّ جيء بالتمييز[١٥]

وقال الفارسيُّ : ( ما ) حرف كاف عن الإضافة[١٦] وعليه ففتحة سِيَ فتحة بناء وقيل إنَّه منصوب بفعل مقدر أَي أَعني يوماً وقيل على الاستثناء ))[١٧] .

ومنهُ أَيضاً أَنَّ الزَّمخشريَّ ذكرَ وجهاً إعرابياً واحداً في قول الشَّاعر :

وَنَأْخُـــذُ بِذِنَـــابِ عَيْـــشٍ أَجَبِّ الظَّهْرَ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[١٨]

وهو إعمال ( أَجبِّ ) في ( الظَّهْرَ ) كما أَعمل ( حسن ) في ( الوجه )[١٩] .

وزادَ الخوارزميُّ والنَّعسانيُّ على ذلك وجهاً آخرَ، وهو الجر، إذ أَجازا جرَّهُ على أَنَّهُ مضافٌ إليه لـ ( أَجَبِّ )[٢٠] .

ومنهُ كذلك إجازة الزَّمخشريِّ نصب ( نموتَ ) في قول الشَّاعر :

فَقُلْـتُ لَـهُ لَا تَبْـكِ عَيْنُـــكَ إِنَّما نُحَاوِلُ مُلْكاً أَو نَمُوْتَ فَنُعْذَرَا[٢١]

بـ ( أَن ) مضمرة بعد ( أَو ) ، والتَّقدير : أَو أَن نموتَ ، وأَجازَ نقلاً عن سيبويه[٢٢] وجهينِ آخرينِ ، هي الرَّفع على الإشراك بينَ الأَول والثَّاني ، على تقدير : إِنَّما نحاول مُلكاً أَو إِنَّما نموت ، أَو على أَن يكون مبتدأ مقطوعاً من الأول ، يعني : أو نحن ممَّن يموتُ[٢٣] ، ووافقَ الشُّرَّاحُ الثَّلاثة سيبويهِ والزَّمخشريَّ وغيرهما فيما ذهبوا إِليه[٢٤] .

ومعنى ( أو ) عند الزَّجاجيِّ : ( إِلا أَن ) فهي ناصبة لفعل المستقبل بعدها ، كقولك : لأَلزمنَّكَ أَو نقتفيَ حقي[٢٥] .

واحتجَّ الزَّمخشريُّ بقول الشَّاعر :

أُوْلَئِـكَ قَوْمِـي لَمْ يَكُونُـوا أُشَابَـةً وَهَلْ يَعِظُ الضِّلِّيْلُ إِلَّا أُلَالِكَا ؟[٢٦]

شاهداً على زيادة ( اللام ) في ( أُلالِكا )[٢٧] ، وفائدةُ زيادة هذهِ ( اللام ) التَّكثير[٢٨] .

وأَجـازَ الخـوارزميُّ فـي ( أُولَئِـكَ قَـومِي ) وجهـينِ ، همـا : أَنَّ ( أُولَئِـكَ ) مبتـدأ ، و( قَـومِي ) بيـانٌ لَـهُ ، و( لـم يكونـوا ) خبـر، أَو أَنْ يكـونَ ( قَـومِي ) خبـراً ، وجملـة ( لم يكونوا ) خبراً ثانٍ[٢٩] .

وأَجازَ الجُرجانيُّ في ( أُلالِكَا ) وجهينِ : الأَول : أَنَّ (أُلالِكَا) في محل النَّصب بالمستثنى ، والمستثنى منهُ محذوف هو فاعل ( يَعِظُ ) ، والتَّقدير : هل يَعِظُ الضِّلِّيْلَ أَحداً إِلَّا أُلالِكَا ، والآخر : أَنَّها في محل الرَّفع بفاعل ( يَعِظُ ) على أَنْ يكون الاستثناء مفرَّغاً ، والاستفهام بمعنى النَّفي ، والتَّقدير : ما يَعِظُ الضِّلِّيْلَ إِلَّا أُلالِكَا ، كقولك : ما جاءَني إِلَّا زيد[٣٠] .

ممَّا تقدَّمَ من استدلالاتٍ اتضحتْ لنا شخصية الشُّرَّاح النَّحويَّة في جانب من جوانب التَّأْويل والتَّوجيه ، فلم يكونوا لِيكتفوا بما ذكرَهُ الزَّمخشريُّ من أَوجهٍ إعرابيةٍ ، وإنَّما كانوا يزيدونَ عليها أَوجهاً أُخرى يحتملها المعنى أَولاً ويحتملها الإعرابُ ثانياً ، ولم يكونوا مُقتصرينَ على موطن الشَّاهد الَّذي استدلَ بهِ الزَّمخشريُّ فقط ، وإنَّما كانوا يستنبطونَ من شاهدهِ استدلالاتٍ أُخرى يضيفونها إلى ما ذكرَهُ الزَّمخشريُّ ، ويبينونَ الأَوجه المحتملة في هذا الاستدلال أَو ذاك ، وقد رأَيناهُم لا يُرجحونَ هذا الرأَي على ذاك ، وإنَّما يذكرونَ وجوه الإعراب من غير تفضيل وجهٍ على آخر ، ولم يوافقوا الزَّمخشريَّ إلَّا في موضعٍ واحدٍ ، هو إجازتَهُ الرَّفعَ والنَّصب في قول الشَّاعر : ( أَو نموت ) .

وإنَّ ذكرهم لهذهِ الأَوجه المحتملة من غير ترجيح فيه دلالة على أَنَّ المعاني الَّتي يحتملها البيت كُلَّها جائزة مقبولة عندهم ، وأَمَّا إذا رأَوا أَنَّ هذا الوجه أَو هذا المعنى مُفضَّل على غيره وجدناهم يرجحون هذا الوجه أَو ذاك ويبررونَ ما ذهبوا إليه .

**ثانياً : التوجيه النحوي عن الشراح :**

أجمع الشُّرَّاحُ على إيراد هذهِ الظَّاهرة في شروحهم ، واختاروا لهذا التَّرجيح عبارات كثيرة ، منها : الوجه ، وضعيف ، وصَحيح ، وأَولى ، واختيار ، وأَجود ، والصَّواب ، وأَحسن ، متابعين بذلك صاحب المتن الَّذي أَوردَ مثلَ هذهِ العبارات أَيضاً[٣١] .

واختلفَ الشُّرَّاحُ في إيراد أَلفاظ التَّرجيح ، لذلك سأُقسِّمُهَا على ثلاثة أَقسام ، وهي :

**١ – الأَلفاظ الَّتي أجمعوا على إيرادها :**

أجمع الشُّرَّاحُ على إيراد أَلفاظٍ يعبرونَ بها عن قناعتهم بهذا الوجه أَو ذاك مرجحينه على الوجه الآخر ، ولم يكنْ ترجيحهم هذا مقتصراً على الأَوجه اللُّغويَّة أَو النَّحويَّة فقط ، وإنَّما توسَّعوا في التَّرجيح ، فكانوا يشيرونَ إلى التَّرجيح في نسبة بيت أَو اختلاف رواية أَو بيان معنى شاهد أَو كلمة ، ومن الألفاظ الَّتي أجمعوا على إيرادها : (الوجه)[٣٢] ، و(ضعيف)[٣٣] ، و(أَولى)[٣٤] ، وغيرها .

هذهِ الألفاظ وردت عند الشُّرَّاح مع اختلافهم في عدد مراتِ ورودها عندهم ، ومن أَمثلة استعمالهم لفظة ( الوجه ) للدلالة على التَّرجيح ، أَنَّ الزَّمخشريَّ ساقَ قول الشَّاعر :

كَمْ نَالَنِي مِنْهُمُ فَضْلاً عَلى عَدَمِ إِذْ لَا أَكَادُ مِنْ الإِقْتَارِ أَحْتَمِلُ[٣٥]

شاهداً على جواز الفصل بين ( كم ) الخبريَّة ومميزها ( فضلاً ) بجملة ( نالني منهم )[٣٦] ، ووافقهُ الخوارزميُّ على ذلك الاستدلال أَلا أَنَّهُ أَجازَ في مميز ( كم ) الرَّفع على تقدير : كم وكم نالني منهم فضلٌ ، وعَدَّ الرَّفعَ هو الوجه[٣٧] .

ولم يختَرِ الجُرجانيُّ والنَّعسانيُّ سوى النَّصب في تمييز ( كم ) في شاهد المفصَّل[٣٨] .

وما رجَّحَهُ الخوارزميُّ من جواز رفع مميز ( كم ) الخبريَّة إذا فُصِلَ بينه وبينها هو مذهب سيبويه يدلُّ على ذلك قوله : (( وإِن شاءَ رفع فجعل كم المرار الَّتي ناله فيها الفضل ، فارتفع الفضل بنالني ، فصار كقولك :كم قد أَتاني زيدٌ ، فزيدٌ فاعل وكم مفعول فيها ،وهي المرار الَّتي أَتاهُ فيها ،وليس زيد من المرار ))[٣٩].

ومنهُ أَنَّ الجُرجانيَّ رجَّحَ منطلقاً من شاهد الزَّمخشريّ :

أَقْسَمَ بِاللهِ أَبُو حَفْصٍ عُمَرْ
مَا إِنْ بِهَا مِنْ نَقْبٍ وَلَا دَبَرْ
اغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَان فَجَرْ[٤٠]

المذهب البصريِّ في أَنَّ أَصل ( اللَّهُمَّ ) يا اللهُ حُذِفَ منها حرف النِّداء وجوباً ، وجيءَ بميم مشددة في آخره عوضاً عنها ، ولهذا لا يجوز الجمع بينهما ، أَي : بين العوض والمعوض ، ونقل عن الكوفيين أَنَّ أَصلهُ : ( يا اللهُ أُمَّنَا بخير ) ، أَي : إِقصدنا بالخير ، حُذِفَ حرف النِّدَاء من أَولِهِ ، والهمزة من أَخرهِ ، فبقيَ ( اللَّهُمَّ )[٤١] ، فالمذهب البصريّ هو الوجه عنده[٤٢] .

ولم يتعرضِ الزَّمخشريُّ إِلى هذهِ المسأَلة الخلافية ، وقد ساقَ الرَّجزَ شاهداً على مجيء الاسم للكشف عن الكُنية لقيامه بالشُّهرة دونها ، فهو من باب عطف البيان[٤٣] .

ولم تكن ترجيحاتهم مقتصرة على المسائل النحوية ، وانما قد يرجحونَ أوجهاً صوتية او صرفية معتمدين على السماع والقياس وإن كانت أقل بكثير من ترجيحاتهم النحوية ومن أمثلة ترجيحاتهم الصرفية أَنَّ الزَّمخشريَّ احتج بقول الشَّاعر :

وَكَيْفَ لَنَا بِالشُّرْبِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَنَا دَرَاهِمُ عِنْدَ الحَانَوِيِّ وَلَا نَقْدُ ؟[٤٤]

شاهداً على أَنَّ النَّسبَ إلى المنتهي بياء قبلها مكسور يكون بقلب الياء الَّتي جاءت رابعة واواً ، فتقول في الحانيِّ : الحانوي[٤٥] .

وأَجازَ النَّعسانيُّ ما ذهبَ إليهِ الزَّمخشريُّ غيرَ أَنَّ الوجهَ عندَهُ أَن يكونَ النَّسبَ إلى حانة حانيٍّ[٤٦] ، وهو متابِعٌ لسيبويهِ الَّذي رجَّحَ هذا الوجه أَيضاً[٤٧] .

في حين وافقَ الشَّارحانِ الآخرانِ الزَّمخشريَّ فيما ذهبَ إليهِ ، فذكرا أَنَّ النَّسبَ إلى الحانة يكون على حانوي[٤٨] .

ومن أَمثلة استعمالهم لفظة ( ضعيف ) للدلالة على التَّرجيح موافقة الخوارزميِّ للزَّمخشريِّ في إعمال المصدر المعرَّف بال ( النكاية ) في ( أَعْدَاءَهُ )[٤٩] من قول الشَّاعر:

ضَعِيْفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلُ[٥٠]

وهذا الوجهُ ضعيفٌ عند الخوارزميِّ[٥١] .

وذهبَ النَّعسانيُّ إلى هذا المذهبِ ؛ إذ أَشار إلى ضعف إعمال المصدر المحلى بال ، بقوله : (( ضعيف خبر مبتدأ محذوف أَي هو ضعيف وأَعداءهُ منصوب بالمصدر وأَعربه بعضهم بمصدر منكر منون محذوف تقديرهُ ضعيف النكاية نكاية أَعداءه وذلك أَضعفَ عملِ المصدر المحلى ))[٥٢] .

في حين أَجازَ الجُرجانيُّ إعمال المصدر المحلى بال في هذا الشَّاهد من غير إشارة إلى ضعف عمله[٥٣] .

ومنهُ أَيضاً احتجاج الزَّمخشريِّ بقول الشَّاعر :

أَيُّهَا الشَّاتِمِيُّ لِتُحْسَبَ مِثْلِي إِنَّمَا أَنْتَ فِي الضَّلَالِ تَهِيْمُ[٥٤]

على حذفِ الضَّمير المتصل من ( الشَّاتم ) عند إضافته إلى ياء المتكلم[٥٥] .

وذكرَ الجُرجانيُّ في توجيه هذا الشَّاهد أَنَّ ( لتحسب ) تعليل للشتم ، و( ما ) في ( إِنَّما أَنت ) كافة مانعة عن العمل ، ولا يجوز أَن تكون زائدة ؛ لأَن ما بعدها ضمير ( أَنت ) مرفوع مبتدأ ، و( تهيم ) خبره ، و( في الضَّلال ) متعلق بـ ( تهيم ) ، ويضعف جعلهما خبرين ، أَو الظَّرف خبره ، و( تهيم ) حال[٥٦] .

بينما ذكرَ النَّعسانيُّ أَنَّ : (( الشَّاتم لما أُضيف إلى ياء المتكلم حُذِفت منه النُّون ))[٥٧] ورجَّحَ ما ذهب ابن يعيش بقوله : (( والصَّواب أَنَّ الياء في موضع نصب اتفاقاً ))[٥٨] .

ونقلَ الشُّرَّاحُ شاهدَ الزَّمخشريِّ :

أَلَا رَجُـلًا جَـزَاهُ اللهُ خَيْــراً يَدُلُّ عَلى مُحَصِّلَةٍ تَبِيْتُ[٥٩]

الَّذي ساقَهُ شاهداً على إعمال ( لا ) النَّافية للجنس في ( رجلاً ) على تأْويل فعل ، فكأَنه قال : أَلا ترونني رجُلًا[٦٠] ، وإلى هذا التوجيه نفسِهِ ذهبَ الجُرجانيُّ[٦١] .

وذكرَ الخوارزميُّ روايتينِ أُخريتينِ في البيت ، الأُولى : برفع (رجل) نقلاً عن الصِّحاح[٦٢]،

والثانية : بجر ( رجل ) ، والمعنى أَمَا من رجلٍ[٦٣] .

وفصَّـلَ النَّعسـانيُّ فـي توجيـهِ هـذا البيـت ، وذكـرَ فيـهِ روايـات ثـلاث : الرَّفـعُ، والجـرُّ، والنَّصـبُ، وراحَ يوجِّـهُ كُـلَّ روايـةٍ منهـا ، ويـذكرُ الوجـهَ فيهـا ، فتقـدير الرَّفـع عنـدَهُ علـى أَنَّـهُ فاعـل لفعـل محـذوف يفسـره ( يـدل ) أَو مبتـدأ تخصَّـصَ بالاسـتفهام ، والجـرُّ علـى إضـمار ( مـن ) وهـو ضـعيف ؛ لأن فيـهِ حـذف الجـار، وأَبقـى عملَـهُ ، وأَجـاز علـى روايـة النَّصـب أَن تكـون ( ألا ) للتمنـي ورجُـلاً إسـمها نـونَ للضـرورة وعليـه فـلا شـاهد فيـهِ ، ولكـن النَّصـب علـى حـذف الفعـل أَولـى ؛ لأَنـه لا ضـرورة فيـهِ بخلاف التَّنوين[٦٤] .

وتوجيهُ النَّصبِ بتقدير فعل مضمر ذكرَهُ الخليل قال سيبويه : (( سأَلت الخليل رحمه الله عن قوله :

أَلَا رَجُــلاً جَــزَاهُ اللهُ خَيْــراً يَــدُلُّ على مُحَصَّلَــةٍ تَبِيْــتُ

فزعم أَنَّهُ ليس على التَّمني ، ولكنه بمنزلة قول الرَّجل : فهلا خيراً من ذلك ، كأَنه قال : أَلا تروني رجلاً جزاهُ اللهُ خيراً ))[٦٥] .

ومن أَمثلة استعمالهم لفظة ( أَولى ) للدلالة على التَّرجيح ، ما أَوردَهُ الخوارزميُّ في شرح شاهد الزَّمخشريِّ :

لَا يَنْعَشُ الطَّرْفَ إِلَّا مَا تَخَوَّنَـهُ دَاعٍ يُنَادِيهِ بِاسْمِ المَاءِ مَبْغُومُ[٦٦]

الَّـذي سـاقَهُ شـاهداً علـى إقحـامِ المضـاف ( اسـم ) وخروجـه ودخولـه سـواء[٦٧]. فـذكرَ أَنَّ : (( قولـه: ( يناديـه ) صـفة ( داعٍ ) . وقيـل : ( يناديـه ) فـي موضـع الحـال . والتقـدير : داعٍ مبغـومٌ يناديـه باسـمِ المـاءِ ، وعلـى هـذا يلـزمُ الفصـلُ بـين الصـفة

والموصوف ، وفي جعله صفةً لـ ( داعٍ ) لا يلزمُ ذلك ، فيكونُ هذا أَولى ، إلا أَن يظهرَ ما يُرجِّحُ كونَهُ حالاً من حُسْنِ المعنى ))[٦٨] .

في حين اقتصر الجرجانيُّ والنَّعسانيُّ على ذكرِ وجهٍ واحدٍ ، وهو أَنَّ جملة ( يناديه ) صفة لـ ( داعٍ )[٦٩] .

ومن أَمثلة ما رجَّحَهُ الجُرجانيُّ مستعيناً بهذهِ اللفظة موافقتَهُ للزمخشريِّ على أَنَّ ( ما ) في قول الشَّاعر :

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُّفُوسُ مِنَ الأَمْـ ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقَالِ[٧٠]

موصوفة[٧١] بمعنى : شيء ، في قوله : ( ربَّمَا تكره ) ، تقديره : رُبَّ شيء تكره .

وزادَ الجُرجانيُّ على الزَّمخشريِّ والشَّارحينَ وجهاً آخرَ ، وهو أَن تكونَ ( ما ) هي المهيئة لدخول ( رُبَّ ) على الجملة الفعلية إِلَّا أَنَّهُ عَدَّ ما ذهبَ إِليه المصنف من جعل ( ما ) نكرة موصوفة هو الأَولى ؛ لإِجراء ( رُبَّ ) على بابها الشَّائع في دخولها على النَّكرة ، ولئلا يلزم حذف الموصوف ، وإِقامة الصِّفة مقامه ، إِذ التَّقدير : رُبَّما تكرَهُ النُّفوسَ شيئاً من الأَمر[٧٢] .

**٢– الأَلفاظ الَّتي أجمع على إِيرادها شارحانِ :**

أجمع الخوارزميُّ والنَّعسانيُّ في إِيراد أَلفاظٍ تعبيراً على ما رجحاهُ من أَوجه ، منها : (أَجود) ، و( الصَّواب ) ، و( أَحسن) ، كما اتفقَ النَّعسانيُّ مع الجرجانيّ في إِيراد لفظتين للتعبير عن التَّرجيح، وهما : (الأختيار) ، و( الصحيح او الأصح ) .

ومن أَمثلة ما أجمع على إِيرادهِ الخوارزميِّ والنَّعسانيِّ في استعمال لفظة ( أَجود ) للدلالة على التَّرجيح ، إِيرادُ الخوارزميِّ هذهِ اللفظةَ في شرحِهِ لشاهد الزَّمخشريِّ :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَابَنِي خَلَفٍ مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيْكَ والفَخْرُ[٧٣]

الَّذي ساقَهُ شاهداً على رفع ( الفخر ) مع ما في الواو من معنى ( مع )[٧٤] .

إِذ ذكرَ نقلاً عن الجوهريِّ أَنَّ : (( ( ويبَ ) كلمةٌ مِثْلُ ( وَيْلَ ) ، تقول : ( وَيْبَكَ ) و( وَيْبَ زيدٍ ) كما تقول : ( وَيْلَكَ ) ، ومعناه : أَلزَمكَ اللهُ وَيْلاً . نُصِبَ نَصْبَ المصادِرِ ، فَإِنْ جِئْتَ باللام قلتَ : وَيْبٌ لِزيدٍ ، فالرَّفع مع اللام على الابتداءِ أَجود من النصَّبِ ، والنَّصبُ مع الإِضافةِ أَجودُ من الرَّفعِ ))[٧٥] .

وهذا التَّرجيح الَّذي نقلَهُ عن الجوهريِّ من غير ردٍّ ، ولا تعليق يدللُ على أَنَّ الخوارزميَّ مُسلِّمٌ بهذينِ الوجهينِ الَّذينِ ذكرهما صاحب الصِّحاح .

ومن أَمثلة ذلكَ عند النَّعسانيِّ توجيهه لشاهد الزَّمخشريِّ :

مَــنْ صَــــدَّ عَــــنْ نِيْرَانِهَا فَأَنَا ابْـنُ قَيْـسٍ لَا بَـرَاحُ[٧٦]

فأَجاز أَن تكونَ ( أَنا ) مبتدأ و( ابن قيس ) خبره لتضمنه الوصف ، أَي أَنا المشهور بالنَّجدة ، أَو أَن تكون ( ابن قيس ) منصوبة على الاختصاص ، فتكون جملة ( لا براحُ ) خبراً للمبتدأ، وعَدَّ هذا الوجه هو الأَجود ؛ لأَنه لو جعل خبراً كان قصد الشَّاعر إلى تعريف نفسه عند المخاطبينَ ، وهو لا يخلو عن خمولٍ فيهِ ، وجهل من المخاطبينَ بشأْنِهِ ، ولو نصب على الاختصاص والمدح لأمن من ذلك ، فكأَنه يقول : أَنا من لا يخفى شأنه ، ولا تجهل منزلته أَفعل كيت وكيت[٧٧] .

فالملاحظ أَنَّ النعسانيَّ لم يكنْ مكتفياً بالتَّرجيح فقط ، وإِنَّما يعللُ سبب اختيار هذا التَّوجيه على ذاك ، ويبيِّنُ العِلَّة في تضعيف الوجه الآخر .

ورأَى الخوارزميُّ أَنَّ جملة ( لا براح ) الوجه فيها النَّص إلا أَنَّ الضَّرورة دعتْ إلى رفعها[٧٨] ، وهذا المذهب نقلَهُ الخوارزميُّ عن المرزوقيِّ[٧٩] .

وأَمَّا الجُرجانيُّ فأَجاز في جملة ( لا براح ) وجهاً واحداً وهو النَّصب على الحال المؤكدة ، قال : (( هذهِ الجملة محلها نصب على الحال المؤكدة من قوله : أَنا ابن قيس، كأَنه قال : أَنا ابن قيس ثابتاً في الحرب . نظيره قولك : (( زيد أَبوك عطوفاً )) ، ولا يخفى أَنَّ في الاستئناف تفخيماً لشأنه ))[٨٠] .

ومن ذلك تعقيبُ النَّعسانيُّ على شاهدِ الزَّمخشريِّ :

أَنْ تَقْــرَآنِ عَلى أَسْمَــاءَ ويَحْكُمَا مِنِّي السَّلامَ وأَنْ لَا تَشْعِرَا أَحَداً[٨١]

الَّذي استدلَ بهِ شاهداً على رفعِ الفعل ( تقرآن ) بعد ( أَن ) تشبيهاً لها بـ ( ما )[٨٢] .

إِذ ذكــرَ ثلاثــةَ أَوجــهٍ فــي توجيــهِ الشَّــاهد ، الأَول : أَنَّ الشَّــاعر أَجــرى ( أَن ) المصــدريَّة مجـرى ( مــا ) فـأَبقى الفعـلَ بعـدها مرفوعـاً بـالنُّونِ ، ولـو نصـب لحـذف النُّــون علــى لغــة بعــض العــرب ، والثَّــاني : أَنَّ ( أَن ) هــذهِ هــي المخفَّفــة إلا أَنَّهــا اتصــلت الفعــل شــذوذاً ، وهــو مــذهب الكــوفيينَ[٨٣]، والثَّالــث : أَنَّ ( أَن ) هــذهِ هــي المصــدريَّة ، وأَنَّهــا عاملــة لا ملغــاة ، وإِنَّمــا منــع مــن ظهــور أَثــر عملهــا الضَّــرورة

الشِّـعريَّة ، وعـدَّ هـذا المـذهب الـرَّاجح ، وجعلَـهُ الصَّـواب وردَّ المـذهبينِ الآخـرينِ ، فـذكر أَنـه لـو كـان مـن مـذهب بعـض العـرب ، ومـنهم هـذا الشَّـاعر إِهمـال ( أَن ) حمـلاً علـى المصـدريَّة ، فَلِـمَ أَعملهـا فـي موضـعٍ وأَهملهـا فـي موضـع آخـر، فـإِن قيـل : إِنَّـه تـرك ذلـك لضـرورة الشِّـعر ، قلنـا لـيس العـدول عـن الكثيـر المسـتعمل إِلـى النَّـادر الشَّـاذ للضـرورة أَولـى مـن العكـس ، فَلِـمَ جـوزتم أَحـدهما ومنعـتم الآخـر سـيما وأَنَّـهُ لـم يـرد ذلـك فـي كـلام منثـور ، ولـو أَنَّـه كـان ومـع أَن إِعمالهمـا هـو القيـاس المتبـع المطـرِّد المتفـق عليـه، فكيـف يثبـت خلافـه لـورودِهِ فـي مواضـع محصـورة مـع قيـام ضـرورة تسـوغ العـدول عـن الأَصـل ، وضـعَّفَ قـول الكـوفيينَ القائـل بـأَنَّ ( أَن ) هنـا مخفَّفـة ، وعـدَّهُ قولاً بلا دليل ، وخروجاً من ورطة إِلى ما هو أَشدُّ منها وأَدهى[٨٤] .

وأجمـع الجُرجـانيُّ والنَّعسـانيُّ علـى إِيـرادِ لفظتـي ( الاختيـار) ، و ( الصـحيح أو الأصح ) للدلالة على التَّرجيح[٨٥] .

من ذلك تعقيبَهُمَا على ما جاءَ في شاهدِ الزَّمخشريِّ

فَقَرِّبَنْ هَذَا وَهَذَا زَحِّلُهْ[٨٦]

الَّذي ساقَهُ شاهداً على نقل حركة الهاء في الوقف للحرف الَّذي يسبقها وتسكينها[٨٧] .

إِذا رجَّـحَ الجُرجـانيُّ وجـهَ النَّصـبِ فـي ( هـذا) ، وعـدَّهُ الوجـه المختـار ، فـذكر أَنَّ ( هـذا ) منصـوب بفعـل مقـدَّر يفسـرهُ مـا بعـدَهُ ، ونصـبُهُ مختـار ؛ لأَنـه مـن بـاب الإِضـمار علـى شـريطة التَّفسـير ، و( زحِّلُـهْ ) جملـة فعليـة ، وهـي تفسِّـرُ الفعـل المحـذوف ، والجملـة الفعليـة معطوفـة علـى الجملـة الفعليـة الأُولـى علـى سـبيل التَّناسب[٨٨] .

وجـوَّزَ النَّعسـانيُّ فـي ( هـذا ) وجهـينِ أَيضـاً ، الأَول : الرَّفـع علـى الابتـداءِ والجملـة خبـر لَـهُ ، والآخـر : أن يكـون منصـوباً بفعـل محـذوف يفسِّـرُهُ المـذكور ، ووافقَ الجُرجانيَّ في عدِّهِ الوجه المختار[٨٩] .

وتتجلـى أمثلـة اسـتعمال لفظـة ( الصـحيح أو الأصـح ) عنـد الجُرجـانيِّ ، أَنَّ الزَّمخشريَّ استدل بقول الشَّاعر :

أَبِي الإِسْلَامُ لَا أَبَ لِيْ سِوَاهُ إِذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَو تَمِيْمِ[٩٠]

شاهداً على مجيء ( أَبَ ) اسم ( لا ) النَّافية للجنس مبنياً على الفتح في محل نصب على الأَصل[٩١] .

ففصَّل في إعراب البيت ، وذكرَ أَنَّ : (( ( أَبي ) مبتدأ . ( الإسلام ) خبره . ( لا ) لنفي الجنس .( أب ) اسمها المبني .( لي ) في محل الرفع بخبرها .( سواه ) أَداة الاستثناء ، في تقدير النَّصب بالظَّرف على الأَصح . ( إذا ) ظرف لما قبله .( افتخروا ) جملة فعلية . ( بقيس )في محل النَّصب مفعوله .( أَو تميم ) عطف على المجرور ))[٩٢] .

وما ذكرَهُ من أَنَّ ( سوى ) منتصبة على الظَّرفية على الأَصح إشارة إلى الخلافِ بين النُّحاة ، فمذهب سيبويهِ وغيره أَنَّ ( سوى ) منتصبة على الظَّرفيَّة أَبداً[٩٣] ، في حين ذهبَ ابن مالك إلى أَنَّ ( سوى ) تأْتي ظرفاً وغير ظرف ، فتأْتي مبتدأ أَو فاعلاً أَو مفعولاً به أَو اسم إنَّ أَو مجرورة بحرف الجرِّ[٩٤] .

واستدلَ ابن مالك على مجيء ( سوى ) لغير الظَّرف بعدة شواهد ، منها قوله ( صلى الله عليه واله وسلم ) : (( سأَلتُ ربي ألا يسلط على أُمتي عدواً من سوى أَنفسهم ))[٩٥] ، وقوله ( صلى الله عليه واله وسلم ) : (( ما أنتم في سواكم من الأُمم إلا كالشَّعرة البيضاء في جلد الثور الأَسود ))[٩٦] ، وقول الشَّاعر :

وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيْمَةٌ أَو تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ المُشْتَرِي[٩٧]

واكتفى النَّعسانيُّ بإعراب الشَّاهد فقط[٩٨] .

ومن أَمثلة ذلك عند النَّعسانيِّ تعقيبَهُ على شاهد الزَّمخشريِّ :

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ العَهْدِ وَالإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ[٩٩]

الَّذي ساقه شاهداً على مجيء خبر كان ضميراً منفصلاً وهو الاختيار[١٠٠] .

إذ وافقَ الزَّمخشريَّ على أَنَّ ( إياه ) في قوله : ( لئن كان إياه ) ضميراً منفصلاً خبر كان، ونقل عن بدر الدِّين ابن مالك أَنَّ الأصح الإتصال ؛ لكثرته في النَّثر والنَّظم[١٠١] .

ورجَّحَ النَّعسانيُّ ما ذهبَ إليه الزَّمخشريُّ ، وهو جواز انفصال الضَّمير ؛ لأنه خبر كان ، وخبر كان الأَصل فيه النَّصب ، وعدَّ هذا المذهب هو المذهب الصَّحيح[١٠٢] .

**٣- الأَلفاظ الَّتي انفرد بإيرادها شارح واحد :**

ونعني بها تلك الأَلفاظ الَّتي أَوردَها شارحٌ دونَ آخرَ للدلالة على التَّرجيح ، فقد أَوردَ الجُرجانيُّ لفظة ( أَظهر ) في شرحِهِ لشاهدِ الزَّمخشريِّ :

وَمَا أَنَّا للِشَيءِ الَّذِي لَيْسَ نَافِعِي ويَغْضَبُ مِنْهُ صَاحِبِي بِقَوُوْلِ[١٠٣]

الَّذي ساقَهُ شاهداً على جواز الرَّفع والنَّصب في ( يغضب ) بعد الواو[١٠٤] .

إِذ ذكرَ أَنَّ المصنفَ أَوردَ البيتَ لأَجل النَّصب بواو الجمع ، وليست هذهِ واو الجمع ؛ لأَنها لو جمعت بينَ المنفي و( يغضب ) لكان جمعاً بين نفي النَّفع ونفي الغضب ، وهذا ليس بالمعنى المقصود ؛ لأن الَّذي فيهِ غضب صاحبِهِ لا يقوله ، وعدَّ وجهَ الرَّفع أَظهر لعدم التَّقدير

فيهِ[١٠٥] .

وتابعَ الخوارزميُّ المصنفَ فأَجازَ وجهينِ في ( يغضب ) ، وذكر معنى كُلِّ وجهٍ ، فالرَّفع عطفاً على الصِّلة ، كأَنَّهُ قال : ليسَ ينفعُني ، ويغضبُ ، والنَّصبُ على إِضمارِ ( أَن ) ، أَي : لا ينفعني والغضب ، أَي : اجتمعَ فيهِ عدمُ نفعي وغضب صاحبي[١٠٦] .

في حين نجدُ أَنَّ النَّعسانيَّ يوجهُ النَّصب في البيتِ توجيهينِ آخرينِ ، الأَول : عطفاً على ( شيء ) ، والآخر : النَّصب بالواو إِن جُعِلَتْ للمعية ، ونقل إِنكار ابن الحاجب كون هذهِ الواو للمعية ، بل عدَّها واو العطف ، وصاحبي فاعل يغضب[١٠٧] .

وأَورد النَّعسانيُّ عدَّة أَلفاظٍ للدلالة على التَّرجيح ، كلفظة الحق[١٠٨] ، وأَنسب[١٠٩] ، وأَشهر[١١٠] ، وأَفصح ، وغيرها .

فقد اختار لفظة ( أَفصح ) عند شرحِهِ لشاهد الزَّمخشريِّ :

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقَبَهَ أَتَانَا مُعَلِّقَ وَفْضَةٍ وَزِنَادِ رَاعٍ[١١١]

الَّذي ساقَهُ شاهداً على الاستغناءِ عن ( إِذ ، وإِذا ) في جواب ( بينا ، وبينما )[١١٢] .

إِذ ذكرَ أَنَّ الأَفصحَ استعمال ( بينا ، وبينما ) من غير( إِذ ) في الجواب ؛ لأَن ( إِذا ) إِذا أُتيَ بها وأُضيفَ إِلى الجواب لم يحسنْ إِعمالَهُ فيما قبلَهُ ، وإِنَّما أَجاز ذلك من أَجازَهُ ؛ لأَجل أَنَّهُ ظرف ، والظُّروف يتسعُ فيها ما لا يتسع في غيرها[١١٣] .

ونقلَ ابنُ يعيش عن الأَصمعي أَنَّهُ يرى الاستغناء عن ( إذ ) في جواب ( بينا ، وبينما ) ، ويستضعف الإتيان بها وذلك من قبل أَنَّ ( بينا ) هي ( بينَ ) والأَلف إشباع عن فتحة النُّون ، وهي متعلقة بالجواب ، فإذا أَتيتَ بـ( إذا ) وأَخفتها إلى الجواب لم يحسن إعمالَهُ فيما تقدَّمَ عليهِ ، والَّذي أَجازهُ لأَجل أَنَّهُ ظرف والظُّروف يتسعُ فيها ، وأَحسن أَحوالها أَن تكون زائدة ، فلا تكون مضافة فلا يقبح تقدِّيم ما كان في حيز الجواب[١١٤] .

– **الخاتمة** Finale :

إنَّ طبيعة البحث النَّحويّ في التَّرجيح ، والاختيار تتطلب إعمال فكر، وتبصُّر في المعنى، والسَّماع ، والقياس ، وآراء النُّحاة ؛ لأَن ترجيح وجه على آخر بهِ حاجة إلى تمحيص، وتدقيق ، وبيان العلَّة الَّتي من أَجلها أُخْتِيرَ هذا الوجه على ذاك .

وبعد انتهاء البحث يمكن أَن نجعلَ بعضَ ما توصلنا إليه من نتائج ، وهي :

١. إنَّ شُرَّاح شواهد المفصَّل لم يكونوا ليكتفوا بإيرادِ شاهد الزَّمخشريّ فحسبُ ، وإنَّما يؤَيدونَهُ بشواهد أُخرى تدعم صحة ما ذهبوا إليه .
٢. لقد عُنِيَ شرَّاح الشَّواهد بذكر روايات الشَّاهد اللُّغويَّة أَو النَّحويَّة ممَّا يترتبُ على كُلِّ رواية معنى جديد قد لا يتحصل في الرِّواية الأُولى .
٣. إن شرَّاح الشَّواهد كانوا معنيينَ بتعدد الأَوجه الإعرابيَّة الَّتي يحتملها الشَّاهد ، وبيان المعنى للبيت في كلِّ وجهة إعرابيَّة .
٤. لقد وظف الشُّرَّاحُ النَّحو بأَساليبه في تفسير الشَّاهد الشِّعريّ ، فكان للتقديم ، والتَّأخير ، والحذف ، والذِّكر ، وعلامات الإعراب ، والأَساليب الأُخرى الأَثر الواضح في بيان مدلول الشَّاهد .
٥. كثرة عبارات التَّرجيح عند شرَّاح الشَّواهد من مثل : الوجه ، والاختيار، والأَجود ، والصَّحيح، والصَّواب ، وغيرها ، وهذهِ التَّرجيحات ، والاختيارات تشكل الشَّخصيَّة النَّحويَّة عند الشُّرَّاح ، وقد كانوا موافقينَ للزمخشريِّ في بعضها ، واختلفوا معه في تفسير بعضها الآخر ، وكانت لهم نقولات ، وترجيحات استقوها من الشُّرَّاح السَّابقين .

٦. لجأَ الشُّرَّاح في بعض الأَحيان إلى ذكر الأَوجه الإعرابيَّة المحتملة من غير ترجيح ، وقد كانوا يكتفونَ بإيرادِ الوجوهِ ، وتصويبها كُلَّها كأن في ذلك إشارة إلى أَنَّ هذهِ الوجوه كلَّها مقبولة صحيحة لا تفاضل في الاختيار بينها ، لذلك كانوا يتركونها من غير عبارة تشعرك بترجيح هذا الوجه على ذاك ، وحسبنا ما قدمناهُ من أَمثلة تجلت فيها شخصيتهم النَّحويَّة في التَّرجيح ، والاختيار .


***Abstract***

***The Variety of Parsing perspectives in Sharah Shawahid of Al-Mufassal***

***An extracted research paper from M.A. thesis***



***Asst.Prof. Hussein Ibrahim Mubarak (Ph.D.)*** ***Mohammed Essa Jaafar***

***University of Diyala***

***College of Education for Humanities***

***Department of Arabic Language***


***Key words : Variety , Explanations , Al-Mufassal***


***Al-Mufassal is considered one of the greatest texts and of abundant knowledge . Al-Mufassal's author ( Jarr Allah Al-zamakhshari died 538 A.H. ). He is the author of the most well-known categories in the various fields of language , interpretation ( exegesis ) , syntax and literature . Furthermore , the value of this text is embodied in the intellectual revolution that this manuscript has produced in terms of explanations , footnotes , abbreviations . The field research and authorship of other scientists were fair enough marked evidences of this manuscript , as it has been marked by seven subsequent explanations . The approach of these authors ranges from being elaborated in details to briefly summarized and in between these extremes . Their approaches were characterized with various advantages ; the most prominent outcome of these approaches was the variety of parsing and annotation perspectives of every single marked explanation . The exponent of the marked explanation lists several parsing possibilities for stanza . This kind of variety has resulted new meanings in which the marked explanation has been effected semantically .***

***However , their expressed opinions towards variety of parsing perspectives indicates a clear sign of their ability in grammatical competence and their approach varied in this variety , they once prefer specific perspective on the other with the statement of the***

***cause , sometimes they favor particular standpoint on the other without showing the reason and they occasionally put down the aspects without giving preponderance . Therefore , the researcher will address their approaches and methods in stating the possibility of inflectional and syntactic annotation in this research by the conciliation of God .***

**– الإحالات Transubstantiation :**

(١) أَصول التفكير النَّحويِّ : ٢٦٢ .

(٢) ينظر : التأْويل النَّحويِّ في القرآن الكريم : ١٧ .

(٣) ينظر : مفهوم التَّأْويل النحوي : ٤٤٢ .

(٤) ينظر : الاقتراح : ٧٥ .

(٥) ابن الرقيات ، ملحقات ديوانه : ١٧٦ .

(٦) ينظر : المفصَّل : ٥٨–٥٩ .

(٧) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٢٥٦/١ .

(٨) ينظر : شرح أبيات المفصَّل : ١٥٥، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٣٢ ، والمقتضب : ٢٨٥/٣.

(٩) ينظر : الكتاب : ٢٨٥/١ .

(١٠) ينظر : الخصائص : ٤٣١/٢–٤٣٢ .

(١١) امرؤ القيس ، ديوانه : ١٠ .

(١٢) ينظر : المفصَّل : ٩٨ .

(١٣) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٣٤٠/١ .

(١٤) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٢١٥–٢١٦ .

(١٥) ينظر : الجنى الدَّاني : ٣٣٤ .

(١٦) ينظر : مغني اللبيب : ١٤٨/١ ، وهمع الهوامع : ٢٩١/٣–٢٩٢ ، ولم أقف على رأي الفارسي في كتبه .

(١٧) المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٦٠ ، وينظر : همع الهوامع : ٢٨٧/٢ ، وشرح المعلقات السبع للزوزني : ٢١ ، والخزانة : ٤٤٥/٣–٤٤٧ .

(١٨) النابغة الذبياني ، ديوانه : ٢٣٢ .

(١٩) ينظر : المفصَّل : ٢٩٣–٢٩٤ ، وشرح أَبيات المفصَّل : ٤٨٢ .

(٢٠) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٧٢٠/٢ ، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ١٩٩ .

(٢١) امرؤ القيس ، ديوانه : ٦٦ .

(٢٢) ينظر : الكتاب : ٤٧/٣ .

(٢٣) ينظر : المفصَّل : ٣٢٦-٣٢٧ ، وشرح المفصَّل : ٢٢/٧ .

(٢٤) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٦٧١/٢ ، وشرح أبيات المفصَّل : ٥٠٥ ، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٢١٣ .

(٢٥) ينظر : حروف المعاني والصفات : ٥١ .

(٢٦) أُخْتُلِفَ في نسبته ، ينظر : النوادر : ٤٣٨ ، وسر صناعة الإعراب : ٣٢٢/١ ، وشرح المفصَّل : ٦/١٠ ، والخزانة : ٣٩٤/١ .

(٢٧) ينظر : المفصَّل : ٥٠٤ ، وشرح المفصَّل : ٦/١٠-٧ ، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٣٠٦ .

(٢٨) ينظر : اللامات : ١٣٢ .

(٢٩) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٩٨٩/٢ .

(٣٠) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٦٧٥ .

(٣١) ينظر : المفصَّل : ٣٩٣ ، ٥٥٢ ، ٥٥٣ .

(٣٢) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٦١٨/٢ ، وشرح أَبيات المفصَّل : ٣١٢ ، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ١٨١ .

(٣٣) ينظر : المصدر نفسه : ٦٩٧/٢، وشرح أَبيات المفصَّل : ٢٤٧، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٦٦ .

(٣٤) ينظر : المصدر نفسه : ٤٠٥/١، وشرح أَبيات المفصَّل : ٣٤٧، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٦٦ .

(٣٥) القطامي ، ديوانه : ٣٠ .

(٣٦) ينظر : المفصَّل : ٢٢٥ .

(٣٧) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٦١٨/٢ .

(٣٨) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٤٠٩ ، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ١٥٨ .

(٣٩) الكتاب : ١٦٥/٢ .

(٤٠) الرَّجز مختلف في نسبته ، ينظر : شرح المفصَّل : ٧١/٣ ، والخزانة : ١٥٤/٥ .

(٤١) ينظر : الإنصاف : ٣٤١/١-٣٤٦ .

(٤٢) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٣١١-٣١٢ .

(٤٣) ينظر : المفصَّل : ١٥٩ .

(٤٤) أُخْتُلِفَ في نسبته ، ينظر : المحتسب : ١٣٤/١ ، والشَّواهد الكبرى : ٥٣٨/٤ .

(٤٥) ينظر : المفصَّل : ٢٦١ .

(٤٦) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ١٨٠ .
(٤٧) ينظر : الكتاب : ٣٤١/٣ .
(٤٨) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٦٦٤/٢ ، وشرح أَبيات المفصَّل : ٤٤٢ .
(٤٩) ينظر : المفصَّل : ٢٨١ .
(٥٠) بلا نسبة ، ينظر : الكتاب : ١٩٢/١ ، والدرر اللوامع : ١٢٤/٢ .
(٥١) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٦٩٧/٢ .
(٥٢) المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ١٩٣ .
(٥٣) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٤٦٥ .
(٥٤) عبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، شعره : ٥١ .
(٥٥) ينظر : المفصَّل : ١١٥ .
(٥٦) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٢٤٧ .
(٥٧) المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٧٣ .
(٥٨) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها ، وينظر : شرح المفصَّل : ١٢٣/٢-١٢٤ .
(٥٩) عمر بن مقياس المرادي ، ينظر : شرح شواهد المغني : ٢١٤/١ ، والخزانة : ٥١/٣ .
(٦٠) ينظر : المفصَّل : ١٠٥ .
(٦١) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٢٣٠ .
(٦٢) ينظر : الصحاح ( حصل ) : ١٦٦٩/٤ .
(٦٣) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٣٦٠/١ .
(٦٤) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٦٦ .
(٦٥) الكتاب : ٣٠٨/٢ .
(٦٦) ذو الرمة ، ديوانه : ٥٧١ .
(٦٧) ينظر : المفصَّل : ١٢٥-١٢٦ .
(٦٨) شرح شواهد المفصَّل : ٤٠٥/١-٤٠٦ .
(٦٩) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٢٦٥ ، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٨١-٨٢ .
(٧٠) أُمية بن أَبي الصلت ، ديوانه : ٥٠ .
(٧١) ينظر: المفصَّل : ١٨٦ ، وشرح شواهد المفصَّل : ٥٢٩/١ ، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ١٢٧ .
(٧٢) ينظر : شرح أبيات المفصَّل : ٣٤٧ .
(٧٣) المخبل السَّعدي ، ينظر : الكتاب : ٢٩٩/١ ، والتخمير : ٤١٣/١ ، والخزانة : ٩١/٦ .

(٧٤) ينظر : المفصَّل : ٨٥ ، وشرح أَبيات المفصَّل : ١٩٩ ، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٥١ .

(٧٥) شرح شواهد المفصَّل : ٣١٢/١ ، وينظر : الصِّحاح ( ويب ) : ٢٣٦/١ .

(٧٦) سعد بن مالك القيسي ، ينظر : ديوان الحماسة : ١٣٩/١ ، والشواهد الكبرى : ١٥٠/٢ .

(٧٧) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٢٩ .

(٧٨) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٢٥٢/١ ، والتخمير : ٢٩٦/١ .

(٧٩) ينظر : شرح ديوان الحماسة : ٥٠٦/٢ .

(٨٠) شرح أَبيات المفصَّل : ١٥٢ .

(٨١) بلا نسبة ، ينظر : الخصائص : ٣٩٠/١ ، والشواهد الكبرى : ٣٨٠/٤ .

(٨٢) ينظر : المفصَّل : ٤٢٩ ، وشرح شواهد المفصَّل : ٨٩٧/٢ ، وشرح أَبيات المفصَّل : ٦٠٩ .

(٨٣) ينظر : الجنى الداني : ٢٢٠/١ ، ومغني اللبيب : ٤٦/١ .

(٨٤) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٢٦٩-٢٧٠ ، والجنى الداني : ٢٢٠/١ .

(٨٥) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ١٨٨ ، والمفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٤٦ .

(٨٦) الرجز لأبي النجم العجلي ، ديوانه : ١٩١ ، مع اختلاف في الرواية .

(٨٧) ينظر : المفصَّل : ٤٧٦ ، وشرح شواهد المفصَّل : ٩٤٥/٢ .

(٨٨) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٦٤٣ .

(٨٩) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٢٨٩ .

(٩٠) نهار بن توسعة اليشكري ، ينظر : الكتاب : ٢٨٢/٢ ، والشعر والشعراء : ٢٧١ .

(٩١) ينظر : المفصَّل : ١٠٧ ، وشرح شواهد المفصَّل : ٣٦٩/١ .

(٩٢) شرح أَبيات المفصَّل : ٢٣٤-٢٣٥ .

(٩٣) ينظر : الكتاب : ٤٠٧/١-٤٠٨ ، والإنصاف : ٢٩٤/١-٢٩٥ .

(٩٤) ينظر : شرح الكافية الشافية : ٧١٦/٢-٧١٩ ، وشرح ابن عقيل : ٢٢٦/٢-٢٣٠ .

(٩٥) صحيح مسلم ، باب هلاك هذهِ الأمة : ٢٨٨٩/١٩ .

(٩٦) صحيح البخاري ، باب قضية يأجوج ومأجوج : ١٢٢١/٣ .

(٩٧) ابن المولى ، ديوان الحماسة : ٢٩١/٢ .

(٩٨) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٢٤ .

(٩٩) عمر بن أَبي ربيعة المخزومي ، ديوانه : ١٢٠ .

(١٠٠) ينظر : المفصَّل : ١٧٠ ، وشرح شواهد المفصَّل : ٥٠١/١ ، وشرح أَبيات المفصَّل : ٣٢٧ .

(١٠١) ينظر : شرح الألفية : ٢٢٣-٢٢٤ .

(١٠٢) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ١١٥ .

(١٠٣) كعب الغنوي ، ينظر : الكتاب : ٤٦/٣ ، والمفضليات : ٧٦ .
(١٠٤) ينظر : المفصَّل : ٣٢٨ .
(١٠٥) ينظر : شرح أَبيات المفصَّل : ٥٠٩-٥١٠ .
(١٠٦) ينظر : شرح شواهد المفصَّل : ٧٦٦/٢ .
(١٠٧) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٢١٤ ، وأَمالي ابن الحاجب : ٤٨/٢ .
(١٠٨) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ٩٩ .
(١٠٩) ينظر : المصدر نفسه : ١٢١ .
(١١٠) ينظر : المصدر نفسه : ١١٣-١١٤ .
(١١١) نصيب بن رباح ، ديوانه : ١٠٤ .
(١١٢) ينظر : المفصَّل : ٢١٤ ، وشرح شواهد المفصَّل : ٥٩٨/١-٥٩٩ ، وشرح أَبيات المفصَّل : ٣٩٣ .
(١١٣) ينظر : المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : ١٥٠ .
(١١٤) ينظر : شرح المفصَّل : ٩٩/٤ .

- **المصادر والمراجع References :**

**أولاً – الكتب المطبوعة :**


i. أصول التفكير النحوي : د.علي أَبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ( ١ ) ، ٢٠٠٦م .
ii. الاقتراح في علم أُصول النَّحو : جلال الدِّين السّيوطيّ ( ت ٩١١هـ ) ، تح : محمد حسن إِسماعيل الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ( ١ ) ، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م .
iii. الأَمالي النَّحويَّة : أَبو عمرو عثمان ابن الحاجب ( ت ٦٤٦هـ ) ، تح : هادي حسن حمودي ، النهضة العربية ، ط ( ١ ) ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
iv. الإِنصاف في مسائل الخلاف بين النَّحويينَ البصريينَ والكوفيينَ : أَبو البركات الأَنباريّ ( ت ٥٧٧هـ ) ، تح : محمد محي الدِّين عبد الحميد ، دار الفكر ، د.ت .
v. التَّأْويل النَّحويّ في القرآن الكريم : عبد الفتاح أَحمد الحموز ، مكتبة الرشد ، الرياض –السعودية ، ط ( ١ ) ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

vi.التخمير ( أَو شرح المفصَّل ) : صدر الأَفاضل الخوارزميّ ( ت ٦١٧هـ ) ، تح : عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ، ط ( ١ ) ، ١٩٩٠م .
vii.جمهرة اللغة : ابن دريد الأَزدي ( ت ٣٢١هـ ) ، تح : رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ( ١ ) ، ١٩٨٧م .
viii.الجنى الدَّاني في حروف المعاني : أَبو محمد بدر الدِّين المراديّ ( ت ٦٤٩هـ ) ، تح : د.فخر الدّين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، ط ( ١ ) ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .
ix.حروف المعاني والصِّفات : أَبو القاسم الزَّجاجيّ ( ت ٣٣٧هـ ) ، تح : علي توفيق ، مؤسسة الرِّسالة ، بيروت ، ط ( ١ ) ، ١٩٨٤م .
x.خزانة الأَدب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغداديّ ( ت ١٠٩٣هـ ) ، تح : عبد السَّلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط( ٤ ) ، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.
xi.الخصائص ، أَبو الفتح عثمان بن جني ( ت ٣٩٢هـ ) ، تح : محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط ( ٥ ) ، ٢٠١١م .
xii.الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع في العلوم العربية : أحمد بن الأَمين الشنقيطي ( ت ١٣٣١هـ ) ، وضع حواشيه : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ( ١ ) ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .
xiii.ديوان أَبي النجم العجلي : الفضل بن قُدامة ( ت ١٣٠هـ ) ، تح : د.محمد أَديب عبد الواحد ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
xiv.ديوان الحماسة للمرزوقي = شرح ديوان الحماسة : أبو أحمد بن محمد المرزوقي ، نشره : أحمد أمين ، وعبد السلام هارون ، مطبعة لجنة التأليف والنشر ، ط ( ٢ ) ، ١٣٨٨هـ-١٩٦٨م .
xv.ديوان القطامي : عمير بن شييم التغلبي ( ت ١٠١هـ ) ، تح : د.محمود الربيعي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠١م .

xvi.ديوان النابغة الذبياني : تح : محمد أَبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر، ط ( ٢ ) ، د.ت .
xvii.ديوان إمرئ القيس : تح : محمد أَبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، مصر ، ١٩٥٨م .
xviii.ديوان أميه بن أبي الصلت ، المطبعة الوطنية ، بيروت ، ط ( ١ ) ، ١٣٥٢هـ-١٩٣٤م .
xix.ديوان ذي الرّمة : شرح أَبي نصر الباهلي ، تح : عبد القدوس أَبو صالح ، مؤسسة الإيمان للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
xx.ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات : تح ، وشرح : د.عزيزة فوال بابتي ، دار الجيل ، بيروت ، ط ( ١ ) ، ١٩٩٥م .
xxi.ديوان عمر بن أَبي ربيعة : أعده : أ.علي مهنا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ( ١ ) ، ١٤٠٦هـ .
xxii.سر صناعة الإعراب : أَبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ( ١ ) ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
xxiii.شرح ابن الناظم على أَلفية ابن مالك : بدر الدين ابن الناظم ( ت ٦٨٦هـ ) ، تح : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ( ١ ) ، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م .
xxiv.شرح ابن عقيل على أَلفية ابن مالك : ابن عقيل المصري ( ت ٧٦٩هـ ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث ، القاهرة – مصر ، ط ( ٢٠ ) ، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م .
xxv.شرح أَبيات المفصل : علي بن محمد الجرجاني ( ت ٨١٦هـ ) ، تح : د.عبد الحميد جاسم الكبيسي ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت – لبنان ، ط ( ١ ) ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
xxvi.شرح الشواهد الكبرى أَو المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الأَلفية : بدر الدين العيني ( ت ٨٥٥هـ ) ، تح : علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني ، وعبد العزيز محمد فاخر ، دار السلام ، ط ( ١ ) ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م .

xxvii.شرح الكافية الشافية : جمال الدّين ابن مالك ( ت ٦٧٢هـ ) ، تح : عبد المنعم أَحمد هريدي ، جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، ط ( ١ ) ، د.ت .

xxviii.شرح المعلقات السبع : أَبو عبد الله الحسين الزَّوزني ( ت ٤٨٦هـ ) ، مكتبة النهضة ، بغداد ، ط ( ١٠ ) ، ١٤٣٥هـ-٢٠١٤م .

xxix.شرح المفصَّل : موفق الدين ابن يعيش ( ت ٦٤٣هـ ) ، إدارة الطباعة المنيرية ، مصر، د.ت .

xxx.شرح ديوان الحماسة : أبو علي المرزوقي ( ت ٤٢١هـ ) ، تح : غريد الشيخ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ط ( ١ ) ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

xxxi.شرح شواهد المغني : جلال الدين السّيوطيّ ( ت ٩١١هـ ) ، تح : أَحمد ظافر كوجان ، لجنة التراث العربي ، ١٣٨٦هـ-١٩٦٦م .

xxxii.شرح شواهد المفصَّل : فخر الدين بيكباركي الخوارزمي ، تح : د.يوسف محمود فجال ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ط ( ١ ) ، ٢٠١٢م .

xxxiii.شعر عبد الرحمن بن حسان الأنصاري : جمع وتحقيق : د.سامي مكي العاني ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٩٧١م .

xxxiv.شعر نصيب بن رباح : جمع وتقديم : د.داوُد سلوم ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، ١٩٦٧م .

xxxv.الشّعر والشّعراء : ابن قتيبة الدينوريّ ( ت ٢٧٦هـ ) ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ.

xxxvi.الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية : أَبو نصر إسماعيل الجوهري ( ت ٣٩٣هـ )، تح : أَحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط ( ٤ ) ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

xxxvii.صحيح البخاري : محمد بن إسماعيل البخاري ( ت هـ ) ، تح : محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة ، ط ( ١ ) ، ١٤٢٢هـ .

xxxviii.صحيح مسلم : مسلم بن الحجاج النيسابوري ( ت ٢٦١هـ ) ، تح : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إِحياء التراث العربي ، بيروت ، د.ت .

xxxix.الكتاب : أَبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه ( ت ١٨٠هـ ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط ( ٣ ) ، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م .
xl.اللامات : أَبو القاسم الزّجاجيّ ( ت ٣٣٧هـ ) ، تح : مازن المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط ( ٢ ) ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
xli.المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أَبو الفتح عثمان ابن جني ( ت ٣٩٢هـ ) ، وزارة الأَوقاف ، المجلس الأعلى للشؤون الإِسلامية ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .
xlii.مغني اللبيب عن كتب الأَعاريب : جمال الدّين ابن هشام ( ت ٧٦١هـ ) ، تح : د.مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ، ط ( ٦ ) ، ١٩٨٥م .
xliii.المفصَّل في صنعة الإعراب : أَبو القاسم جار الله الزَّمخشريّ( ت ٥٣٨هـ ) ، تح : د.علي بو ملحم ، مكتبة الهلال ، بيروت ، ط ( ١ ) ، ١٩٩٣م .
xliv.المفضَّل في شرح أَبيات المفصَّل : محمد النَّعسانيّ ( ت ١٩٤٣م ) ، المكتبة العصرية ، بيروت – لبنان ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .
xlv.المفضليات : المفضل بن سالم الضبي ( ت ١٦٨هـ ) ، تح : أَحمد محمد شاكر ، وعبد السلام محمد هارون ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ( ٦ ) ، د.ت .
xlvi.المقتضب : أَبو العباس المبرد ( ت ٢٨٥هـ ) ، تح : محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، د.ت .
xlvii.النوادر في اللُّغة : أَبو زيد الأَنصاريّ ( ت ٢١٥هـ ) ، تح : محمد عبد القادر أَحمد ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ( ١ ) ، ١٤٠١هـ-١٩٨٠م .
xlviii.همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : جلال الدين السّيوطيّ ( ت ٩١١هـ ) ، تح : عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، د.ت .

**ثانياً – المجلات :**

i.مفهوم التأويل النحوي : محمود الجاسم ، مجلة جذور ، المجلد : ٣ ، ج : ٦ ، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .